

 لبنان  
المرصد  
الاقتصادي

التطبيع مع الأزمة  
ليس طريقاً  
للاستقرار

عدد الربيع 2023



البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي | IDA • IBRD

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا





# ملخص تنفيذي

## أحدث التطورات الاقتصادية

العملة في السوق الموازية 31102 ليرة/دولار في عام 2022. وتسارعت وتيرة انخفاض قيمة العملة منذ بداية عام 2023، حيث تجاوزت 140 ألف ليرة/دولار وسط تصاعد التوترات، وإضرابات البنوك، وتراجع التدخلات في النقد الأجنبي نسبياً من جانب مصرف لبنان. ولا يزال نظام تعدد أسعار الصرف سائداً، وهو يشمل مجموعة من أسعار الصرف لشراء وبيع العملة، وتحديد رسوم الاستيراد والرسوم الأخرى، وتسجيل الحسابات الداخلية، مما خلق تشوهات اقتصادية، وعدم دقة في الحسابات، وأتاح فرص ريعية.

وبلغ متوسط التضخم 171.2% في عام 2022، وهو أحد أعلى المعدلات على المستوى العالمي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض قيمة الليرة. وكان ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية هو الأكثر مساهمة في التضخم في عام 2022. وزاد معدل التضخم في أسعار الغذاء في المتوسط بنسبة 240% طوال عام 2022، مسجلاً 483% كحد أقصى (على أساس سنوي) في يناير/كانون الثاني 2022.

وزاد عجز الحساب الجاري إلى 20.6% من إجمالي الناتج المحلي نتيجة لارتفاع الواردات وتراجع الصادرات. وبلغت الواردات في عام 2022 مستويات ما قبل الأزمة، مسجلة رقماً قياسياً قدره 19 مليار دولار. وانخفضت الصادرات بنسبة 10.2%. وتشير بيانات الجمارك عن البضائع إلى أن الواردات نمت بنسبة 39.7% على أساس سنوي في عام 2022. ومن المرجح أن الزيادات المتوقعة في سعر الصرف الخاص بالرسوم الجمركية (الدولار الجمركي)، الذي زاد إلى 15 ألف ليرة/دولار في نهاية عام 2022،

<sup>3</sup> تستند تقديرات البنك الدولي المالية إلى أحدث الإحصاءات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، وبالتالي فهي لا تشمل الإنفاق خارج الميزانية، بما في ذلك العمليات شبه المالية التي يقوم بها البنك المركزي، والمتأخرات، واستخدام مخصصات صندوق النقد الدولي لحقوق السحب الخاصة لبعض الإنفاق، من بين نفقات أخرى غير مسجلة في الإحصاءات الرسمية - من المرجح أن يكون الرصيد المالي سلبياً بشكل ملحوظ عند أخذ النفقات المذكورة أعلاه في الاعتبار.

واصل الاقتصاد اللبناني انكماشه في عام 2022، وإن كان بوتيرة أبطأ مما كانت عليه في السنوات السابقة. ويعود التباطؤ في الانكماش الاقتصادي في عام 2022 إلى حد كبير إلى الأثر الأساسي (يشار إليه بتباطؤ تقني في الانكماش الاقتصادي). ففي أعقاب انكماش تراكمي بلغ 37.2% من إجمالي الناتج المحلي على مدى أربع سنوات (2018-2021)، تشير التقديرات إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 2.6% في عام 2022. وسجل مؤشر مديري المشتريات في بلوم، الذي يرصد نشاط القطاع الخاص، تحسناً طفيفاً إلى 48.4% عام 2022، مرتفعاً من متوسط قدره 46% في عام 2021، لكنه لا يزال يمثل انكماشاً في النشاط (>50). ومن التطورات الإيجابية نمو أعداد السائحين الوافدين (بنسبة 57%، خلال أول 8 أشهر في 2022). مع ذلك، لا يزال العجز المتزايد في الحساب الجاري (انظر أدناه)، والذي يشكل خللاً بنيوياً طويلاً، يؤثر على آفاق النمو.

وتشير التقديرات إلى أن ميزان المالية العامة سجل فائضاً طفيفاً قدره 0.3% من إجمالي الناتج المحلي عام 2022، مقابل 1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021. كما تشير التقديرات إلى انخفاض الإيرادات من 13.1% من إجمالي الناتج المحلي وهو مستوى منخفض أصلاً، إلى 6% في عام 2022، وهي من أدنى المعدلات على المستوى العالمي. وقد عوّض عن ذلك انخفاض أكبر في إجمالي النفقات، الذي تراجع من 16.4% في المئة من إجمالي الناتج المحلي في 2020 إلى مستوى قياسي منخفض قدره 5.7% من إجمالي الناتج المحلي في 2022، مما يشير إلى تفريغ هائل للدولة في خضم أزمة غير مسبوقه<sup>3</sup>.

ويشكل التدهور الشديد في الليرة اللبنانية دليلاً على غياب الاستقرار الاقتصادي. فيحلول شهر فبراير/شباط 2023، فقدت العملة أكثر من 98% من قيمتها قبل الأزمة. وعلى الرغم من الإجراءات التدخلية في النقد الأجنبي التي يقوم بها البنك المركزي منذ ديسمبر/كانون الأول 2021 في محاولة لتحقيق استقرار سعر صرف العملة الورقية (السوق الموازية) باستخدام إجمالي احتياطياته، فقد بلغ متوسط سعر صرف

ساهمت على الأرجح في الزيادة الجوهرية في واردات السلع الصناعية (بزيادة سنوية قدرها 45.8%)، حيث قامت المؤسسات والمستهلكون باكتناز السلع تحسباً لتعديل الأسعار.

ولا يزال القطاع المصرفي متعثراً، حيث تتجاوز الخسائر المالية في النظام المصرفي 72 مليار دولار، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف إجمالي الناتج المحلي في عام 2022.<sup>4</sup> ولا تزال الآراء المتباينة بين الجهات المعنية الرئيسية بشأن كيفية توزيع الخسائر المالية تشكل العقبة الأساسية أمام التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية منصفة لإعادة هيكلة القطاع المصرفي. ويؤدي التأخير في الاعتراف بحجم الخسائر والاتفاق على آلية توزيعها بشكل عادل إلى تفاقم الخسائر على مستوى رأس المال البشري والاجتماعي.

ولا يزال عجز الحساب الجاري مُؤَل، في معظمه، مما تبقى من إجمالي احتياطي النقد الأجنبي القابل للاستخدام لدى مصرف لبنان. وانخفض إجمالي احتياطي النقد الأجنبي لدى مصرف لبنان بمقدار 2.6 مليار دولار في عام 2022 ليصل إلى 15.2 مليار دولار في نهاية العام 2022 (بما في ذلك حوالي 5 مليار دولار من الأوراق المالية الأجنبية).

إن منصة صيرفة للصراف الأجنبي - وهي الأداة النقدية الرئيسية التي يستخدمها مصرف لبنان لتحقيق استقرار سعر صرف الليرة - ليست أداة نقدية غير مؤاتية فحسب، بل تحولت أيضاً إلى آلية لتحقيق أرباح من عمليات المراجعة. وتشكل منصة صيرفة، من نواحٍ عديدة، نموذجاً للسياسات الضعيفة وغير المجدية غالباً، التي تعتمد عليها السلطات اللبنانية منذ اندلاع الأزمة. ترتبط أحجام التداول على المنصة ارتباطاً ضعيفاً بالتحسينات في سعر الصرف في السوق الموازية. ويعتمد المصرف المركزي، الذي يواجه قيوداً على المعروض من العملات الصعبة، في الغالب، على إجمالي احتياطي النقد الأجنبي المتضائل لتأمين الدولارات من خلال المنصة لدعم العملة مؤقتاً. وفي الآونة الأخيرة، لجأ مصرف لبنان إلى استخدام العملة المحلية المطبوعة لشراء الدولار الأمريكي في السوق الموازية قبل التدخل على منصة صيرفة، مما أدى إلى زيادة تقلب أسعار الصرف. وقد ثبت أن هذه الأدوات النقدية غير فعالة ومكلفة للغاية، سواء على حساب الاحتياطي المتبقي، أو لما تؤدي إليه من زيادة في تدهور قيمة العملة. وأخيراً، يشير التحليل الأولي إلى أن المشاركين في منصة صيرفة من جانب الشراء ربما حققوا أرباحاً تصل إلى 2.5 مليار دولار من خلال عمليات المراجعة بين السعر المخصص المعروض على المنصة وسعر العملة في السوق الموازية.

## الآفاق المستقبلية

مع الأخذ بعين الاعتبار انعدام اليقين بدرجة عالية، يتوقع أن ينكمش إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 0.5% عام 2023. ويستند الانكماش الأقل حدة في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في عام 2023 مقارنة بعام 2022 إلى استمرار الانتعاش في الاستهلاك الخاص، وإن كان متواضعاً، وتقييد الحساب الجاري. ومن المتوقع أن يستمر غياب الإرادة السياسية لتنفيذ إصلاحات مؤاتية وعادلة طوال عام 2023، مما يضعف بشكل ملحوظ التوقعات الاقتصادية لتلك السنة. ومن غير المتوقع استنفاد كامل

احتياطي النقد الأجنبي في مصرف لبنان في عام 2023، غير أن استمرار تآكل الاحتياطي لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ.

ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم، إذ يتوقع أن يبلغ 165%. كما سيستمر تقييد حجم الأموال ومعدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة في تشكيل ديناميكيات الاقتصاد الكلي غير المستقرة مع غياب سعر صرف وإطار نقدي جديدين. ومن المتوقع أن تتقلص نسبة عجز الحساب الجاري إلى إجمالي الناتج المحلي قليلاً في عام 2023، لكنها لا تزال على مسار غير مستدام. فمن المتوقع أن يتقلص عجز الحساب الجاري إلى 14% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023، مدفوعاً بانخفاض الواردات وما يترتب عليه من انخفاض في رصيد التجارة في السلع مقارنة بسنة 2022.

وفي ظل هذه الخلفية، يحجب التطبيع مع الأزمة حقيقة أن الاقتصاد اللبناني لا يزال يشهد تراجعاً حاداً، بعيداً بشكل ملحوظ عن مسار تحقيق الاستقرار - ناهيك عن مسار التعافي. وكلما طال التأخير في اعتماد خطة شاملة ومناسبة ومنصفة للتعافي، ازدادت قناتمة الخيارات المتاحة على صعيد السياسات مع تآكل الموارد الحيوية لتحقيق ذلك التعافي. ولا يعني تباطؤ وتيرة الانكماش في النشاط الاقتصادي أن الاستقرار بدأ بتحقيق. في الواقع، أدى القطاع المصرفي المتعثر إلى حد كبير والعملية الوطنية التي فقدت الكثير من وظائفها الرئيسية، إلى نشوء اقتصاد نقدي مدولر يعادل نحو نصف إجمالي الناتج المحلي في عام 2022، مما زاد من إعاقة آفاق التعافي الاقتصادي. وما دام الاقتصاد آخذاً في الانكماش وأوضاع الأزمة قائمة، فإن مستويات المعيشة ستشهد مزيداً من التآكل، وسيستمر الفقر في الانتشار، وستسود بيئة عامة محفوفة بالمخاطر. باختصار: يؤدي الوضع الراهن إلى استنفاد رأس المال بجميع أوجهه، مما يفسح المجال أمام تعميق عدم المساواة الاجتماعية، حيث هنالك عدد قليل فقط من الفائزين (نسبياً) وغالبية كبيرة من الخاسرين.

## قسم خاص: قياس حجم الاقتصاد النقدي

أدى فشل النظام المصرفي في لبنان وانهايار العملة إلى اقتصاد نقدي كبير مدولر يقدر حجمه بنحو 9.86 مليار دولار أو 45.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 (قسم خاص: قياس حجم الاقتصاد النقدي). ويمثل الاقتصاد النقدي المنتشر والمتزايد بالدولار عائقاً رئيسياً أمام التعافي الاقتصادي في لبنان، فهو لا يهدد بالمراس بفعالية السياسة المالية والنقدية فحسب، بل يزيد أيضاً من مخاطر غسل الأموال، ويزيد من النشاط الاقتصادي غير الرسمي، ويحفز على المزيد من التهرب الضريبي. علاوة على ذلك، يهدد الاعتماد المتزايد على المعاملات النقدية أيضاً بعكس مسار التقدم الذي حققه لبنان قبل الأزمة نحو تعزيز سلامته المالية من خلال إنشاء آليات متينة لمكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي.

<sup>4</sup> يرجى الرجوع إلى: البنك الدولي (2022) المرصد الاقتصادي للبنان، عدد خريف 2022؛ حان الوقت للتسوية المصرفية المنصفة. (رابط)







مجموعة البنك الدولي

1818 H Street, NW

واشنطن العاصمة 20433